العدد «١٠» ديسمبر ٢٠١٤م

نشرة المجموعة

نشرة نصف سنوية تصدر عن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)

MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN
الاحتفال بالذكرى العاشرة

د. علي محسن إسماعيل
* رئيس المجموعة

أيها الإخوة والأخوات

من دواعي سروري أن أتواصل معكم مجدداً من خلال العدد العاشر من الصحيفة الإلكترونية التي تُصدرها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)، والذي يأتي في ختام العام العاشر للمجموعة الذي تشرفت جمهورية العراق برئاسته. ولتكمل ما بدأت به الدول الأعضاء التي تداولت رئاسة المجموعة للسنوات السابقة من عطاء وإنجازات أثمرت في تعزيز دورها كمجموعة إقليمية مع المنظمات الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحقيق أهداف المجموعة في تبني وتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) ومعاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع. وحققت المجموعة العديد من الإنجازات في العام ٢٠١٤م، كما دعمت خلال الاجتماع العام العشرون مشروع الفاتف الخاص بقطع التمويل عن التنظيم الإرهابي (داعش) وحثت الدول الأعضاء على التعاون بكافة السبل والتنسيق مع المجتمع الدولي لمواجهته وقطع الوسائل التي من شأنها أن تنصب في مصلحته، بالإضافة إلى مشاركة المجموعة في كثير من الاجتماعات واللقاءات والورش الدولية والمحلية التي ساهمت في تطوير أداء العاملين في الدول الأعضاء.

وفي الختام، أشكر الدول الأعضاء والمراقبين وسكرتارية المجموعة في دعمهم المتواصل وأدعو الجميع إلى التواصل المستمر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأتمنى من الله العلي القدير النجاح والتوفيق... والسلام عليكم.

الاجتماع العام العشرون

سلطنة عمان رئيساً للمجموعة في العام ٢٠١٥م

انعقد الاجتماع العام العشرون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنامة بمملكة البحرين خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤م برئاسة جمهورية العراق ممثلة في معالي الدكتور/ علي محسن اسماعيل، محافظ البنك المركزي العراقي، وأمانة سر سعادة الأستاذ/ عادل بن حمد القليش، السكرتير التنفيذي للمجموعة.

نوقش خلال جلسات الاجتماع العام العديد من الموضوعات الهامة تناولت جملة من المسائل المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، وصدر حولها عدد من القرارات من أهمها رئاسة المجموعة للعام ٢٠١٥م، حيث قرر الاجتماع العام أن تتولى سلطنة عمان رئاسة المجموعة للعام ٢٠١٥م وتتولى دولة قطر منصب نائب الرئيس، ووافق الاجتماع العام على طلب جمهورية الصومال شغل مقعد مراقب لدى المجموعة. كما اعتمد الاجتماع العام إجراءات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل والبرنامج الزمني لها بالإضافة إلى النسخة العربية المترجمة من منهجية تقييم التزام الدول بالمعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف). وفي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل للجولة الأولى، اعتمد الاجتماع العام ستة تقارير متابعة لكل من: الجزائر وسوريا والعراق وعُمان ولبنان وموريتانيا، وتقرير تحديث لمملكة البحرين وتقريري خروج من عملية المتابعة لكل من جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة. وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم الخاصة بكل منها. كما استعرض الاجتماع العام الإجراءات المقترحة لمتابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي لدى الدول الأعضاء في المجموعة ووافق على المبادئ التي وردت فيها.

وخلال مداولات الاجتماع العام تم اعتماد التقرير الدوري (كل سنتين) للتطبيقات بالمجموعة الذي يحتوي على أبرز الحالات العملية المقدمة من الدول الأعضاء، وسيتم نشر التقرير على موقع المجموعة الإلكتروني قريباً.

وشارك في أعمال الاجتماع العام عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء (الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية والسودان وسوريا والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن)، كما شارك فيه ممثلون عن الدول والجهات المراقبة (فلسطين والجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة العمل المالي (فاتف) وصندوق النقد العربي ومجموعة العمل المالي الأورآسيوية).

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينافاتف»
البريد الإلكتروني info@menafatf.org – الموقع الإلكتروني: www.menafatf.org
ص.ب: ١٠٨٨١ المنامة – مملكة البحرين

عادل بن حمد القليش

١٠ سنوات على تأسيس المجموعة

يسعدني أن ألتقي بكم في هذه المناسبة والمجموعة تحتفل بمرور عشر سنوات على إنشائها، ولا شك أن هذه ذكرى مميزة نقف عندها مهنئين وشاكرين للدول الأعضاء والمراقبين ولكل من ساهم في نجاح مسيرة المجموعة وفي الإنجازات التي حققتها، ولكل من واصلنا وشاركنا في الاحتفال بهذه المناسبة خلال شهر نوفمبر الماضي. وأود أن أتقدم بشكر خاص لمملكة البحرين على جهودها ودعمها المتواصل منذ أن كان تأسيس المجموعة فكرة وليدة في العام ٢٠٠٣م، وحتى احتضانها لسكرتارية المجموعة ومساهمتها في تأسيس مقرها وتكفلها بتمويل المجموعة لمدة خمس سنوات، وتوجت تلك الجهود بتوقيع اتفاقية المقر بين المجموعة والمملكة ومصادقة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عليها في عام ٢٠٠٩م تثبيتاً وترسيخاً لدعائم المجموعة لتؤدي دورها في حماية المنطقة من أخطار غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أنشئت المجموعة في نوفمبر من العام ٢٠٠٤م في إطار جهود دول المنطقة في محاربة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإقراراً من هذه الدول بأن حماية اقتصادياتها ومجتمعاتها من أخطار هذه الجرائم تستلزم تضافر جهودها في هذا المجال.

لقد أنهت المجموعة عقدًا من عمرها لعبت فيه دوراً بارزاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث كانت حلقة الوصل بين دول المجموعة من جهة والعالم الخارجي وأهم الجهات ذات الصلة من جهة أخرى، ونجحت في تطوير وتحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الكثير من الدول الأعضاء فيها من خلال متابعة المستجدات على الساحة وتنفيذ عمليات التقييم والمتابعة وتنظيم البرامج التدريبية والقيام بدراسات التطبيقات وتشجيع تبادل الخبرات والمعارف وتسهيل الحصول على المساعدات الفنية بالتعاون مع أهم الجهات الدولية. واكتسبت المجموعة مكانة مرموقة على المستوى الدولي، وذلك نتيجة علاقاتها المميزة مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية المنشأة على غرارها والمنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبعض الدول ذات الدور البارز في هذا المجال.

وختامًا، اسمحوا لي مرة أخرى أن أتقدم بالتهنئة والشكر للدول الأعضاء لما بذلوه من جهود خلال الفترة الماضية ولدعمهم أعمال المجموعة ونشاطاتها، ولا يفوتني أن أشكر رؤساء المجموعة الذين أسهموا بشكل كبير في تكوين المجموعة ومراحل تطورها، وأتطلع لمواصلة دورها البناء في المستقبل.

* السكرتير التنفيذي

الاجتماع الأول للجنة التقييم الوطني للمخاطر

في تاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠١٤م، عقدت لجنة التقييم الوطني للمخاطر اجتماعها الأول، واستمعت لمداخلات الدول الأعضاء حول مدى تقدمها في التقييم الوطني للمخاطر والتحديات التي تواجهها في ذلك والتي يمكن تلخيصها بتحديات التنسيق الداخلي بين الجهات المعنية وطرق جمع المعلومات ونقص المهارة والخبرات لدى بعض الجهات المعنية.

واطلعت اللجنة على النسخة العربية للإرشادات حول التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف).

وأكد أعضاء اللجنة على أهمية الدعم السياسي للتغلب على التحديات وأهمية تحديد نطاق التقييم والمعلومات المطلوبة وتكثيف التنسيق بين الجهات المعنية، واقترح أعضاء اللجنة أن يتم العمل على إعداد منهجية عمل تحدد الخطوط العريضة للاستئناس بها من قبل الدول الأعضاء.

ورشة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجموعة الأورآسيوية

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجموعة الأورآسيوية ورشة عمل مشتركة للتطبيقات وبناء القدرات على مدى أربعة أيام خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠١٤م في الدوحة بدولة قطر، استضافتها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر.

وتضمنت الورشة ثلاث جلسات عمل متزامنة خاصة بالتطبيقات خلال يومي ١٤ و١٥ ديسمبر ٢٠١٤م، تناولت موضوعات "غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد" و"التدفقات المالية غير المشروعة واستخدام أدوات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مكافحة الفساد" و"مخاطر وتهديدات غسل الأموال من الجرائم الإلكترونية". تلى ذلك جلستين متتاليتين يومي ١٦ و١٧ ديسمبر ٢٠١٤م خاصتين ببناء القدرات شاركت فيهما بعض المؤسسات المالية من القطاع الخاص، وتناولتا موضوعي "توصيات مجموعة العمل المالي المعدلة ودور القطاع الخاص في التقييم الوطني للمخاطر" و"مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتقنيات الحديثة".

وبلغ عدد المشاركين في الورشة حوالي ٢٠٠ ممثل وخبير من ٢٨ دولة ومنظمة، وأكثر من ٦٠ جهة حكومية معنية وحوالي ٤٨ مؤسسة مالية ناقشوا أهم المسائل المتعلقة بالموضوعات السابق ذكرها.

ساعدت العروض التقديمية والمناقشات التي دارت خلال الورشة المشاركين على فهم الأساليب والاتجاهات المتبعة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشكلت أساسا مهماً لمعالجة المشاكل ذات الصلة بموضوعات الورشة. كما أتاحت فرصة جيدة للتواصل بين الخبراء والإطلاع على الأبحاث والدراسات ذات الصلة والتي سيتم نشرها في أقرب فرصة ممكنة.

تدريب وتأهيل المقيمين، أبوظبي، ٧-١١ ديسمبر ٢٠١٤م

بالتعاون مع وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إنعقدت بمدينة أبوظبي ورشة العمل لتدريب وتأهيل المقيمين في الفترة من ٧ إلى ١١ ديسمبر ٢٠١٤م، وشارك في هذه الفعالية خبراء متحدثين من مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن المجموعة. وهدفت هذه الورشة إلى تدريب عدد محدود من الخبراء ممن توافرت فيهم شروط محددة على تقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفعالية تلك النظم (باستخدام منهجية التقييم الصادرة في عام ٢٠١٣م)، والوقوف على مدى التزام الدول الأعضاء بالتوصيات المعدلة والصادرة عن مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح في ٢٠١٢م. وشارك في هذه الورشة خبراء من اختصاصات مختلفة (ماليين وقانونيين وفي إنفاذ القانون) من عدد من دول المجموعة (الأردن والإمارات والبحرين وعمان والسعودية والكويت ولبنان ومصر والمغرب). وبلغ عدد المشاركين ٢٣ خبير وتم تقسيمهم إلى مجموعات عمل وتم تزويدهم بتمارين عملية متعلقة بالإلتزام الفني والفعالية على مدار أيام التدريب، بالإضافة الى تمرين متعلق بالتقييم المتبادل الإفتراضي.

إعلان المنامة

تبنت المجموعة في اجتماعها العام العشرون الذي عقد في مملكة البحرين إعلان المنامة حول سبل مكافحة تمويل الإرهاب الصادر في ٩ نوفمبر ٢٠١٤م وحثت دولها الأعضاء على التعاون والعمل على تطبيق بنوده. صدر الإعلان عن الاجتماع الذي استضافته مملكة البحرين بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٤م حول سبل مكافحة تمويل الإرهاب بتنظيم مشترك بين وزارتي الخارجية والمالية على مستوى كبار المسؤولين والخبراء من الدول المعنية المشاركة والتي فاق عددها ثلاثين دولة، بالإضافة إلى المشاركة الواسعة من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية ومنها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية ومجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بهدف القيام بدورها ومواجهة التحديات المرتبطة بمكافحة تمويل الجماعات والأنشطة الإرهابية في المنطقة.

وأوصى الاجتماع بالمشاركة الكاملة في الإطار الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب وذلك من خلال التطبيق الفعال لتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات العلاقة، والانضمام إلى الشبكة الدولية لمجموعة العمل المالي والقيام بعمليات دورية للتقييم المتبادل والانضمام إلى مجموعة إيجمونت وتوفير التأهيل المهني المستمر للعاملين في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، وتبادل أفضل الممارسات وضمان المشاركة الجادة والفاعلة من كل دولة في الجهود الدولية ذات العلاقة من خلال المساعدة القانونية المتبادلة تجاه الدول الأخرى التي تسعى إلى التحري عن أنشطة مرتبطة بتمويل الإرهاب.

المنتدى العاشر لوحدات المعلومات المالية

التقت وحدات المعلومات المالية بدول المجموعة يوم الأحد الموافق ١٦ نوفمبر ٢٠١٤م على هامش الاجتماع العام العشرون.

وتناول اللقاء العديد من المسائل من أهمها موضوع تغيير ميثاق مجموعة إيجمونت الذي يدعم الالتزام بمتطلبات توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) وخاصة التوصيتين ٢٩ و٤٠، وموضوع «التحليل الاستراتيجي» باعتباره أحد الوظائف الرئيسية لوحدات المعلومات المالية، حيث أن التحليل الاستراتيجي يتعلق بتحديد الاتجاهات والمؤشرات التي تظهر من خلال تحليل مجموعة من الحالات العملية والذي يختلف عن التحليل التشغيلي المتعلق باستخدام المعلومات المتاحة التي يمكن الحصول عليها من كل حالة عملية على حدة.

ومن المسائل المهمة أيضاً نتائج دراسة التعاون الاقليمي بين وحدات المعلومات المالية في دول المجموعة والتي تم إعدادها خلال الفترة الماضية وأوصى المنتدى بتنفيذ ماجاء بها من توصيات.

ورشة عمل إقليمية حول التقييم الوطني للمخاطر، بيروت، ٢٢-٢٣ سبتمبر ٢٠١٤م

عقدت المجموعة بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة بالجمهورية اللبنانية ورشة عمل حول التقييم الوطني للمخاطر بمشاركة خبراء متحدثين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن عدد من الدول التي قامت أو باشرت في عملية التقييم الوطني للمخاطر هي جمهورية مصر العربية وجمهورية لبنان ومملكة أسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وذلك خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤م، في بيروت بالجمهورية اللبنانية.

واستهدفت الورشة المسؤولين لدى الدول الأعضاء في المجموعة في مختلف المستويات الوظيفية من الجهات الرقابية والاشرافية ومجال إنفاذ القانون ووحدات المعلومات المالية وممن يشاركون في صنع السياسات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث شارك في أعمال هذه الورشة ممثلون من عدد من دول المجموعة هي: الأردن وتونس والسعودية والعراق والسودان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب وفلسطين.

وهدفت الورشة إلى تعزيز وبناء القدرات لدى وحدات الاستعلامات المالية والأجهزة التنظيمية العاملة لدى دول المجموعة والتي لها دور في عملية التقييم الوطني للمخاطر، وأتضح من خلال الورشة إدراك واهتمام دول المجموعة بضرورة بناء تقييم وطني سليم للمخاطر وتطبيق المعايير الدولية بالشكل الأمثل والإستعداد للمرحلة القادمة من التقييم تحت ظل منهجية التقييم الجديدة.

وقد شكلت هذه الورشة فرصة كبيرة للدول المشاركة فيها لزيادة المعرفة وتبادل التجارب العملية لعملية التقييم الوطني للمخاطر والإستفادة من خبرة الدول التي باشرت أو نفذت هذا التقييم، وتعمل دول المجموعة جاهدة في الوقت الراهن على الإستعداد للمرحلة المقبلة من التقييم من خلال فهم متطلبات هذه المرحلة لإستيفاءها.

الجولة الثانية لعملية التقييم المتبادل

في إطار الاستعداد للجولة الثانية لعملية التقييم المتبادل اعتمدت المجموعة إجراءات الجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل، حيث عقد فريق عمل التقييم المتبادل خلال عام ٢٠١٤م عددًا من الاجتماعات لصياغة ومناقشة مسودة الإجراءات.

وتتضمن الإجراءات المبادئ العامة التي تقوم عليها عملية التقييم المتبادل والقواعد التي تحكم مراحل العملية من حيث التحضير للزيارة الميدانية وتقديم معلومات حول الالتزام الفني بالمعايير الدولية وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء والقواعد الخاصة بالزيارة الميدانية وإعداد ومناقشة واعتماد مسودة التقرير النهائي من قبل الاجتماع العام. وتتضمن الإجراءات قواعد خاصة بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجال تقييم بعض الدول الأعضاء في المجموعة، وآلية متابعة الدول الأعضاء في المجموعة التي ستخضع لعملية التقييم خلال الجولة الثانية.

ويتوقع أن تقوم المجموعة بأولى عمليات التقييم خلال عام ٢٠١٦م، حيث سيشهد ذلك العام أولى الزيارات الميدانية للدول الأعضاء وفق الجدول الزمني لبرنامج عملية التقييم المتبادل المعتمد من المجموعة. علماً بأن المجموعة تعكف حالياً على التحضير لتنفيذ برنامج التقييم المتبادل وذلك من خلال تدريب وتأهيل عدد من خبراء المنطقة على استخدام المنهجية الجديدة بهدف إيجاد مقيمين على مستوىً عالٍ من الكفاءة لتنفيذ البرنامج بشكل مثالي، بالإضافة إلى إعداد الدول الأعضاء لعملية التقييم من خلال تنظيم ورش عمل خاصة بالدول الأعضاء.

استعداد الدول الأعضاء للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل

انعقد في دولة الكويت خلال الفترة ١٢-١٦ أكتوبر ٢٠١٤م ورشة عمل حول منهجية التقييم الجديدة لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف) خلال العام ٢٠١٣م، وهدفت هذه الورشة إلى إعداد الدول الأعضاء للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل.

وساعدت الورشة على توفير معلومات حول منهجية التقييم لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من أهمها موجز عن عملية التقييم وكيفية القيام بها واستعمال المنهجية في تطبيق إجراءات التقييم وكيفية تقييم المستوى الفني والفعالية وتقييم النتائج المتأتية عنها. وقد تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل بغرض إجراء تجربة عملية حول تقييم دولة افتراضية وكتابة تقرير تقييم لها في اليوم الختامي.

وشارك في الورشة عدد من المحللين الماليين من وحدات المعلومات المالية والبنوك المركزية وأسواق المال وقطاع تنظيم المال وعدد من القضاة المختصين بمجال مكافحة الجرائم المالية ومحللين قانونيين من وزارات المالية والنيابة العامة وأجهزة الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية من أغلب الدول الأعضاء في المجموعة وهي: الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن وفلسطين.

© جميع الحقوق محفوظة لمينافاتف